

Document: REPL.VIII/4/R.8
Agenda: 5(c)
Date: 25 September 2008
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

التجديد الثامن لموارد الصندوق

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق - الدورة الرابعة
روما، 21-22 أكتوبر/تشرين الأول 2008

للاستعراض

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

هذه الوثيقة معروضة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق لاستعراضها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات هيئة المشاورات، يرجى من السادة الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Cheryl Morden

مديرة مكتب الاتصال في أمريكا الشمالية

رقم الهاتف: +1 202 331 9099

البريد الإلكتروني: c.morden@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة، فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

ii	موجز تنفيذي
1	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التجديد الثامن لموارد الصندوق
1	أولاً - مقدمة
1	ثانياً - أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التغلب على الفقر الريفي
3	ثالثاً - الصندوق، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة
6	رابعاً - ماذا أنجز الصندوق؟
11	خامساً - نهج المؤسسات الأخرى
13	سادساً - إجراءات لتعزيز عمل الصندوق على تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
15	سابعاً - رصد التزامات الصندوق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عنها
15	ثامناً: معالم الطريق: التدابير الرئيسية

الذيول

1	الذيول الأول - تعاريف
2	الذيول الثاني - إطار تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق

موجز تنفيذي

لا تكون المعونة فعّالة إلا إذا حققت نتائج إنمائية جيدة، ولا يمكن تحقيق نتائج إنمائية جيدة إذا ما استمر التفاوت بين الجنسين..."

ماري روبنسون، الرئيسة

إحقاق الحقوق: مبادرة العولمة الأخلاقية^أ

- 1- المرأة هي الأساسي في التغلب على الفقر الريفي لدورها في الأنشطة الإنتاجية وفي الاقتصاد الأسري. والنساء الريفيات بوجه عام أفقر من الرجال وأقل حظاً في الإفلات من الفقر. وكثيراً ما تكون التدخلات الإنمائية أكثر فعالية عندما يتم تمكين المرأة ويُعالج التفاوت بين الجنسين. وفي الواقع، أظهر العديد من البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق أنّ النساء يحركن التغيير على مستوى المجتمع المحلي. أما على مستوى الأسرة، فيتمخض في ما في أيدي المرأة من موارد دوماً عن استثمار أكبر في رفاه أفراد الأسرة، خصوصاً الأطفال.
- 2- سعى الصندوق دوماً إلى ضمان أن تستفيد المرأة من برامجه ومشروعاته. وهو يعمل مع البلدان الشريكة على الجمع بين تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين وأنشطة رئيسية تستهدف النساء تحديداً. وهو يسترشد بتعريف لمسألة تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين يجمع بين ضرورة دمج المنظورات الجنسانية في الهياكل والعمليات المؤسسية من جهة، ومعالجة القيود والفرص الموضوعية ضمن السياق الإنمائي، من جهة أخرى. ويتمثل المدخل الرئيسي لانخراطه ميدانياً في التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات الفقيرات. كما يركز على ثلاثة أبعاد هامة ومترابطة، هي: توسيع فرص حصول المرأة وسيطرتها على الأصول الأساسية، وتعزيز دورها في صنع القرار، وتحسين رفاهها وتخفيف أعباء العمل عن كاهلها.
- 3- على مدى السنوات العشر الماضية، عمل الصندوق بجد مع البلدان الشريكة على تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في برامجه ومشروعاته، من خلال دمج التمايز في عملياته الرئيسية وتقديم الدعم لأنشطة التدريب، وبناء القدرات، وإدارة المعرفة، والتنفيذ المتعلقة به. وأثمر هذا الجهد عن فرق حقيقي في كيفية عمل الصندوق على أرض الواقع. ويتجلى الأثر الأوضح لمشروعات وبرامج الصندوق في مجال التمكين الاقتصادي، لا سيما في زيادة دخل المرأة. وقد عمل الصندوق، خلال وضع نهجه، من خلال شراكة وثيقة مع المؤسسات الأخرى، لا سيما منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- 4- وما زال هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وتوفر إنجازات الصندوق، والدروس التي استخلصها حتى الآن، أساساً قوياً لهذا التحسين، ولكن عليه أن يواصل هذه الجهود ويتجاوزها من أجل تحقيق النتائج الضرورية.

^أ المفوضة السابقة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورئيسة أيرلندا السابقة. وقد أدلت بهذه التعليقات في حلقة عمل بعنوان "تعزيز النتائج والآثار الإنمائية لإعلان باريس من خلال العمل على المساواة بين الجنسين، والتهميش الاجتماعي وحقوق الإنسان"، لندن، مارس/آذار 2008.

- 5- يجري تنفيذ عدد من المبادرات بالفعل. ومن بين أهمها قيام الصندوق في يوليو/تموز بإصدار إطار تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق. وسيعمل هذا الإطار، بالاستناد إلى خطة العمل السابقة المعنية بالتمايز بين الجنسين، بشكل دائم على دمج مراعاة التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق التشغيلية. وسيزيد التعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، الذي تتوج منذ وقت قريب بإصدار دليل التمايز بين الجنسين في الزراعة الذي لا سابق له والذي سيصدر عما قريب، كما يجري وضع استراتيجية وتنفيذها بشأن العمليات المشتركة، وحوار السياسات، والتدريب، وبناء القدرات. ويعكف الصندوق حالياً على إعداد برنامج لتشجيع وتعزيز الدور القيادي للمرأة في منظمات المنتجين الريفيين، الذي يأتي ضمن سياق منتدى المزارعين من خلال زيادة حضور القيادات النسائية في المنظمات الريفية على كافة المستويات ومن خلال مساعدتهن على تطوير مهارتهن القيادية.
- 6- ويعتزم الصندوق تطوير سياسته عن التمايز بين الجنسين على مستوى المنظمة لعرضها على المجلس التنفيذي بحلول عام 2010. وسيلتمس الصندوق تعاون شركائه الرئيسيين في إجراء استعراض للنظراء، من أجل بحث عوامل النجاح، والممارسات الجيدة، والقيود التي تؤثر على جهود الصندوق للإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على الهيكل، والعمليات، والثقافة التنظيمية. وإضافة إلى استعراض النظراء، ستوفر النتائج التي توصل إليها التقييم المشترك بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي لمشروعات وبرامج الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا، مدخلات مفيدة لصياغة السياسة المؤسسية بشأن التمايز بين الجنسين.
- 7- يمثل تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الأداة الرئيسية للإبلاغ عن أدائه في مجال التمايز بين الجنسين في عملياته. وسيتضمن التقرير مقاييس مفصلة بحسب الجنس للمخرجات التشغيلية، ولأداء ونتائج المشروعات والبرامج القطرية للصندوق عند التصميم، وأثناء التنفيذ، وعند الإنجاز، من حيث مساهمتها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو تأثيرها عليهما.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التجديد الثامن لموارد الصندوق

أولاً - مقدمة

- 1- يتمثل الهدف العام للصندوق في تمكين السكان الريفيين الفقراء من النساء والرجال في البلدان النامية من زيادة دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي.¹ ويعتبر التغلب على أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة من أن تكون عنصراً فاعلاً في التنمية أمراً حاسماً في تحقيق هذه الغاية، وبالتالي في القضاء على الفقر المدقع والجوع، الذي يمثل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وكما بات من المسلم به على نطاق واسع الآن، فإنّ النمو الزراعي والتنمية الريفية أساسيان لتحقيق نمو اقتصادي كفيل بالحد من الفقر. كما أنّ للنساء دور محوري في الزراعة والأمن الغذائي، ولا بدّ من أن يصبحن جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة للتحديات العالمية الجديدة والمستمرة، بما فيها ارتفاع أسعار الأغذية، وتغير المناخ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- 2- يشجّع الصندوق تمكين المرأة الريفية الفقيرة اقتصادياً. وتظهر التجربة أنّ زيادة دخل المرأة، أو امتلاكها للعقارات يمكن أن تعزز مكانتها وتمكّنها بالتالي من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على رفاه أسرتها ومجتمعها المحلي وتنميتها. وقدرة المرأة على المطالبة بحقوقها في أن تشارك مشاركة كاملة في العمليات والقرارات الإنمائية هي السبيل لتحقيق قدر أكبر من المساواة في الحقوق والفرص بينها وبين الرجل. وهكذا، فإنّ الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية للمرأة يمكن أن يمثل استراتيجية فعالة جداً لا سيما لتحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 3- تهدف هذه الوثيقة إلى الترويج لتوافق في الآراء بشأن الإجراءات اللازمة للاستفادة من إنجازات الصندوق في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي تقوم باستعراض مدى محورية هذه القضية ضمن مهمة الصندوق، وتلخيص نهجه الحالي تجاهها، وتقييم ما أحرزه من تقدم حتى الآن بشأنها. كما تستعرض الوثيقة بإيجاز النهج التي تتبعها الوكالات الأخرى تجاه قضايا التمايز بين الجنسين، وتبيّن - بناءً على هذه المعلومات - الخطوط العريضة لخطوات لضمان استدامة تدابير تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في جميع أنحاء الصندوق لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثانياً - أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التغلب على الفقر الريفي

- 4- المرأة هي الأساس في التغلب على الفقر الريفي بسبب دورها في الأنشطة الإنتاجية وفي الاقتصاد الأسري. ففي مختلف أنحاء العالم النامي، تضطلع المرأة الريفية الفقيرة بدور أولي في إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وتنخرط في العديد من الأنشطة الاقتصادية المهمة لسبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة.

¹ الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010.

وهي مسؤولة عن توفير ما تحتاجه أسرته من ماء وغذاء ووقود. كما أنّ لمدى جودة الرعاية التي توليها الأم لأطفالها ولغيرهم من أفراد أسرته تأثيرٌ حاسم على احتمالات تمتعهم بحياة صحية ومنتجة.

الإطار 1: النساء الضعيفات في النيجر يتولين إدارة مصارف الأغذية

في عام 2006، بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، برنامجاً للطوارئ في النيجر، وشرعا بإنشاء مصارف للأغذية لضمان إمدادات مستدامة منها، وبخاصة خلال ما يعرف "بموسم الجوع" الذي يسبق الحصاد. ويستهدف البرنامج النساء أساساً ويتعامل معهن بصورة مباشرة، وهو ليس بالأمر المألوف في المجتمع الذكوري السائد في النيجر. ولا يُسمح إلا للنساء الأشد ضعفاً وعرضةً للمخاطر بالحصول على الأغذية من مصارف الأغذية. وتتألف اللجان الإدارية لمصارف الأغذية أساساً من النساء المنخرطات بنشاط في إنشاء هذه المصارف، وضبط المخصصات واستعادة احتياطاتها. ويعتبر وضع إدارة المشروع والسيطرة عليه بأيدي المستفيدات أمراً نادر الحدوث في هذا السياق، وقد أدى إلى تمكين النساء. ونجم عن زيادة توفر الأغذية، التي غدت ممكنة بفضل مصارف الأغذية، تناقص معدلات بيع الماشية بغرض الحصول على الأموال اللازمة لإمدادات الأغذية. وحيث أن ملكية المواشي تعود إلى النساء عادة في النيجر، فقد أدى المشروع إلى تقليص خسارة النساء لأصولهن. كما لوحظ تناقص القروض التي يتم الحصول عليها عادة استجابة لأزمة ما، الأمر الذي نجم عنه انخفاض الديون عن كاهل الأسر.

5- لكن المرأة الريفية بوجه عام أفقر من الرجل وأقل حظاً في الإفلات من الفقر. ففرص النساء، في مختلف أنحاء العالم النامي، أقل بكثير من فرص الرجال في الحصول على الأصول (مثل الأرض، ورأس المال، والتكنولوجيا، والمعرفة) وعلى الخدمات، ولديهن قدر أقل من سلطة اتخاذ القرار، على الرغم من دورهن الاقتصادي الرئيسي. وعلى سبيل المثال، أقل من 10 في المائة فقط من النساء المزارعات في الهند، ونيبال، وتايلند، يملكن الأراضي². وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإن 5 في المائة فقط من المشروعات التي تملكها نساء تستخدم معدات ميكانيكية أو كهربائية مقارنةً مع 48 في المائة من المشروعات التي يملكها رجال³. وعادةً ما تكون المرأة هي المسؤولة الأولى عن الأمن الغذائي للأسرة، لذا فهي تتضرر كثيراً من ارتفاع أسعار الأغذية. كما أنها في أغلب الأحيان الأكثر تأثراً بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وهما مسألتان لهما أهمية خاصة في الدول الهشة.

6- حيثما يتم تمكين المرأة ومعالجة التفاوت بين الجنسين، تكون التدخلات الإنمائية أكثر فعالية. فمعالجة التفاوت في حصول النساء الريفيات على الخدمات والموارد، وتعزيز قدرتهن على أداء دورهن الإنتاجي بصورة أكثر فعالية، لهما تأثير كبير على الحد من الفقر والأمن الغذائي الأسري.

7- بمقدور المرأة أن تكون عاملاً من عوامل التغيير وتضطلع بدور حاسم في التغلب على الفقر الريفي. إذ يظهر من العديد من البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق أنّ النساء يحركن التغيير على مستوى المجتمع المحلي. أما على مستوى الأسرة، فتنمخض الموارد التي في أيدي المرأة دوماً عن استثمار أكبر في رفاه أفراد أسرتهن، خصوصاً الأطفال. وسجلت النساء في سداد القروض الصغيرة خير شاهد على قدرتهن على إدارة شؤونهن الأسرية والمالية. وفي مشروع يدعمه الصندوق في بنغلاديش، استثمرت

² Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).- Towards the Summit Commitments: Acting to Combat Hunger. The State of Food Insecurity in the World, 2002 (<http://www.fao.org/docrep/005/y7352e/y7352e05.htm>).

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي التابعة للأمم المتحدة، "النساء في الأعمال الصغيرة في إندونيسيا: القضايا والنهج الرئيسية"، الورقة الرابعة من أوراق المرأة في التنمية.

النساء القروض في أنشطة مدرة للدخل، مثل الإنتاج الحيواني على نطاق صغير، وزراعة الخضار والفاكهة في الحدائق المنزلية، وبرك تربية الأسماك. وقمن بتحويل أنشطة الاستهلاك الغذائي المنزلي إلى أنشطة تجارية. واستخدم ما يقرب من نصف النساء القروض لشراء الأصول، لا سيما الأراضي.⁴

الإطار 2: حدائق المطابخ تحسّن الأمن الغذائي في ماهاراشترا في الهند

في برنامج تمكين النساء الريفيات في تجاسويني، وهو البرنامج الذي يدعمه الصندوق، أنشأت عضوات في مجموعة للعون الذاتي حدائق مطابخ، حيث تزرع النساء الفواكه، والأزهار، والخضار، حول بيوتهن بغرض الاستهلاك أو البيع. وبمساعدة من دائرة الزراعة، فقد دُرِّبَت النساء على اختيار البذور التي تلبي الاحتياجات الصحية والغذائية، واشترين البذور باستخدام مدخرات مجموعة العون الذاتي. كذلك تستخدم حدائق المطابخ أيضاً لإدارة النفايات والحد من التلوث. فتحول المياه إلى هذه الحدائق يبقي المياه العادمة بعيدة عن المنازل. ومن خلال نشر الخضرة في بيئة القرية، فإن حدائق المطابخ تحدّ من التلوث وتجعل القرى أنظف وأكثر جاذبية. وكننتيجة لهذه المبادرة، ازداد الأمن الغذائي حيث باتت الأسر تحصل على الفواكه والخضار الطازجة بانتظام. كما تمكنت النساء، من خلال بيع منتجاتهن من حدائق المنازل، من توليد دخول إضافية لأسرهن، وأيضاً لادخارها في مجموعات العون الذاتي.

ثالثاً - الصندوق، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة

8- سعى الصندوق منذ إنشائه، وبتوجيه من مجلس محافظيه⁵، إلى ضمان أن تستفيد النساء من موارده، على النحو الوارد في الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية⁶. وكما كان الحال في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الأخرى، تطورت استراتيجية الصندوق من نهج دور المرأة في التنمية إلى نهج التمايز بين الجنسين والتنمية⁷. وهكذا، ومنذ أوائل تسعينات القرن الماضي، أصبحت التحليلات والمنظورات الجنسانية أساسية في عمل الصندوق للحد من الجوع وزيادة الأمن الغذائي.

9- ومؤخراً، فقد أعادت سياسة الاستهداف في الصندوق (التي أُقرت في 2006) والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 التأكيد على تركيز الصندوق بشكل خاص على النساء الريفيات، لأسباب تتعلق بالمساواة والفعالية الإنمائية. ويؤكد كلاهما على ضرورة أن تراعى الفروق بين الجنسين من حيث الأدوار والمسؤوليات لجعل المبادرات الإنمائية فعالة. وينطبق ذلك بوجه خاص على الدول الهشة، التي كثيراً ما يكون الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي من أهم معوقات التنمية والاستقرار فيها. وتعترف سياسة الاستهداف بمسألة عدم المساواة بين الجنسين كسبب للفقر، وكننتيجة له في أن معاً، ينبغي معالجتها من خلال إجراءات محددة لضمان أن تشارك النساء بصورة فعالة ويستفدن بصورة منصفة، من التدخلات التي يمولها الصندوق. ومن الأهمية البالغة بمكان أن يلتزم الشركاء في البرنامج والمشروعات بالحد من الفقر بصورة فعالة، إضافة إلى شعورهم بملكية الاستراتيجية والأساليب لضمان الوصول إلى

⁴ Kelkar, G, Nathan, D. & Jahan, R. (2004), "We Were in Fire, Now We Are in Water: Micro-Credit and Gender Relations in Rural Bangladesh. IFAD-United Nations Development Fund for Women Gender Mainstreaming Programme in Asia" New Delhi.

⁵ اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المادة 7 البند 2(ب) ملحق لسياسات الإقراض ومعاييرها.

⁶ البند 7-13 توزيع موارد المشروع، "تضمن الأطراف في القرض والأطراف في المشروع أن توزع موارد المشروع ومنافعه، إلى أقصى قدر مستطاع، فيما بين السكان المستهدفين، باستخدام طرق متنوعة تراعي التمايز بين الجنسين".

⁷ كان نهج دور المرأة في التنمية يركّز على النساء كمجموعة مستهدفة. أما نهج التمايز بين الجنسين والتنمية، فيدمج التدخلات المستهدفة كإستراتيجية، لكنه يضع الإستراتيجيات والتدخلات على أساس تحليل أدوار الجنسين وحقوقهما ومسؤولياتهما وعلاقتهم.

المشاركين والمستفيدين المستهدفين. كما تؤدي زيادة مشاركة النساء نتيجة للاستهداف الفعال أيضاً إلى تعزيز استدامة النتائج.

10- استخدم **تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين** كوسيلة لضمان أن توفر مشروعات وبرامج الصندوق منافع منصفة وتسهم في تحقيق قدر أكبر من المساواة في الفرص بين المرأة والرجل. ويسترشد الصندوق بتعريف لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين يعالج كلا من البعد المؤسسي والسياق الإنمائي (انظر الإطار 3 والذيل الأول).

11- ويظهر التزام الصندوق بالمساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة أيضاً من خلال قيمته الأساسية المتمثلة في الاحترام. وبما يتماشى مع هذه القيمة، يعمل الصندوق على توفير فرص متساوية للنساء والرجال، سواء في برامجه أو عملياته المؤسسية وبيئة عمله. كما شكّل تحسين التوازن بين الجنسين في القوى العاملة في الصندوق أيضاً عنصراً هاماً في المساعدة على تهيئة بيئة مؤسسية مواتية لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين. وتبلغ نسبة النساء خمس وخمسين في المائة من القوى العاملة في الصندوق.⁸ ويقوم الصندوق برصد التوازن بين الجنسين في القوى العاملة وتعزيزه كجزء من نهج أوسع تجاه التنوع في مكان العمل. وسيستمر هذا النهج الذي يمثل سمة أساسية من سمات استراتيجية الصندوق الجديدة التي تعتمد على البشر، التي سيبدأ العمل بها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2008.

الإطار 3: ما المقصود بتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين؟

تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين هو عملية تحويل مؤسسية تهدف إلى إيماع الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الأنشطة الإنمائية الجوهرية. ويتطلب هذا النهج إيلاء اعتبار خاص للمضامين المتميزة لتخصيص الموارد والسياسات والإجراءات والأعراف المؤسسية والهياكل على النساء والرجال. وهو يهدف إلى تعزيز النهج الذي تستهدف النساء بشكل مخصص، والتي تعتبر ضرورية أيضاً في العديد من الحالات.

ويخلق نهج تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين تحديات معتبرة في التنفيذ لكل من المؤسسات في البلدان النامية وللمنظمات الإنمائية على حدٍ سواء. وعلى وجه الخصوص، فإن تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين بنهج لامركزي يتطلب استعداد الموظفين وقدرتهم على تقبل المسؤولية عند التطرق لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، كما يتطلب أيضاً وجود الهياكل المؤسسية، والعمليات والحوافز لدعم وتشجيع هذه الجهود. كما أنه بحاجة لأن يحدد على الدوام ويتناول المعوقات المؤسسية الأخرى التي تواجه التنفيذ الفعال.

12- وبما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، يعمل الصندوق مع شركائه من الحكومات على الجمع بين تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين وتدابير تستهدف النساء على وجه التحديد. ويمتاز الصندوق بتكيزه على تمكين المرأة اقتصادياً بوصفه المدخل الرئيسي والشرط المسبق لتحسين مكانتها بصورة عامة، بما في ذلك دورها في صنع القرار. ويركز نهج الصندوق على ثلاثة أبعاد هامة ومتراصة:

(1) توسيع فرص حصول المرأة وسيطرتها على الأصول الأساسية، ومنها رأس المال،

والأراضي، والمعرفة والتكنولوجيا؛

(2) تعزيز تحكّم المرأة بمصيرها، ودورها في صنع القرار في شؤون المجتمع المحلي

وتمثيلها على مستويات سياسية أعلى؛

⁸ تبلغ نسبة النساء خمس وأربعين في المائة من موظفي الصندوق من الفئات P-3 و P-4 و P-5؛ و 32 في المائة من فئة مدير فما فوق؛ و 39 في المائة من جميع الخبراء الاستشاريين الذي يعينهم الصندوق. وتشمل جميع فرق التوظيف ممثلات رفيعات المستوى.

(3) تحسين رفاه المرأة وتخفيف أعباء العمل عن كاهلها، من خلال تسهيل حصولها على الخدمات والبنى التحتية الريفية الأساسية.

ويعتبر الصندوق أنّ تحسين فرص وصول المرأة إلى خدمات الإنتاج الزراعي، وخدمات التمويل الريفي والأسواق، هو السبيل لتحقيق هدف التمكين الاقتصادي.

13- على مدى السنوات العشر الماضية، بذل الصندوق جهوداً حثيثة من أجل تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في دورة مشروعاته وبرامجه. وقد طُوّر عدداً من الأدوات منها، فحوصات الذاكرة لقضايا الأمن الغذائي الأسري والتمايز بين الجنسين وكذلك الشروط المسبقة للتصميم المراعي للمساواة بين الجنسين، وغدت هذه الأخيرة جزءاً من خطة عمل الصندوق المعنية بالتمايز بين الجنسين للفترة 2003-2006، التي حملت عنوان تعميم استخدام منظور التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق، ووافق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003. وقد أصدر مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج، وثيقة جديدة بعنوان إطار تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق في يوليو/تموز 2008 على سبيل المتابعة لخطة العمل المذكورة (انظر الذيل الثاني).

14- وقد دُمجت شواغل التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق الرئيسية وفي مخرجات خطة العمل. ويشمل ذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة المستندة إلى النتائج والمبادئ التوجيهية؛ وعوامل النجاح الرئيسية المستخدمة لاستعراض تعزيز الجودة؛ والمبادئ التوجيهية لتقارير تصميم المشروعات والبرامج القطرية؛ والمبادئ التوجيهية للإشراف المباشر. ويقوم إطار تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين بتوحيد هذه الإجراءات والمؤشرات مع تلك الموجودة أصلاً لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في دورة المشروعات والبرامج.

15- تم تقديم التدريب في مجال التمايز بين الجنسين، وبناء القدرات، وإدارة المعرفة، وتنفيذ المشروعات من خلال البرامج الإقليمية التي تقودها جهات الاتصال المعنية بالتمايز بين الجنسين في كل شعبة من الشعب الإقليمية⁹ والأنشطة التي تقوم بها الشعبة التقنية. وقد مولّت هذه المبادرات من خلال موارد برنامج الصندوق والأموال التكميلية. وبما أنّ البرامج الإقليمية قد انتهت الآن، فإن الكثير من الأنشطة التي أُستحدثت في إطارها، والدروس المستفادة منها، قد دمجت الآن في المشروعات والبرامج الممولة من خلال اتفاقات القروض والمنح. وقد نشر الصندوق كتاباً بعنوان *تلميع الحجر: رحلة عبر تعزيز المساواة بين الجنسين في المشروعات الإنمائية* في عام 2007. ويقدم الكتاب، بناءً على الخبرات المكتسبة من عمليات الصندوق، أساليب عملية لتعميم المساواة بين الجنسين في مشروعات التنمية الريفية.

16- وقام أخصائيان في قضايا التمايز بين الجنسين في شعبة المشورة التقنية في الصندوق، بتوفير الخبرة التقنية في مجال التمايز بين الجنسين،¹⁰ وعيّنت كل شعبة من الشعب الإقليمية، وبعض الشعب الأخرى،

⁹ كان هناك ستة برامج إقليمية للتمايز بين الجنسين. وأجريت ستة تقييمات ذاتية لهذه البرامج في عامي 2006 و2007 (<http://www.ifad.org/gender/workshop/index.htm>).

¹⁰ كانت هناك وظيفة واحدة لمتخصص في قضايا التمايز بين الجنسين منذ مطلع التسعينات، وكانت تموّل بدايةً من خلال أموال تكميلية، وبدءاً من عام 1994 فصاعداً، من الميزانية الإدارية للصندوق. وأضيفت الوظيفة الثانية مؤخراً، وكانت تموّل أيضاً في البداية من خلال أموال تكميلية، وأصبحت تدعم منذ عام 2007 من خلال أموال الميزانية العادية في الصندوق.

بعض موظفيها الدائمين ليعملوا كجهات اتصال للتمايز. وعملت مجموعة مواضيعية معنية بالتمايز بين الجنسين على نطاق الصندوق على مدى السنوات الماضية، منذ إنشائها في عام 1999، كمجموعة مرجعية رئيسية بشأن التمايز بين الجنسين وكمنبر للتعلم والتبادل.

17- وتعاون الصندوق مع المؤسسات الأخرى - لا سيما مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - للفت الانتباه إلى القضايا التي تؤثر على المرأة الريفية. وهو يساهم بفعالية في الشبكة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين ويشارك في الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين (GENDERNET)¹¹ في قضايا مختلفة منها التنسيق بين الجهات المانحة. كما يعمل، من خلال شراكاته، على تركيز الانتباه ضمن العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالسياسات على احتياجات المزارعات والمنتجات الفقيرات ومسؤولياتهن وحقوقهن.

18- تمثل أحد أهم أوجه التعاون على مدى العامين الماضيين في عمل الصندوق مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة في إعداد دليل التمايز بين الجنسين في الزراعة،¹² وهو عبارة عن تجميع غير مسبوق وموثوق به، لأفضل الممارسات والأنشطة الابتكارية التي تدمج مراعاة التمايز بين الجنسين في تصميم المشروعات والبرامج. ويشكل هذا التعاون الأساس نهج يتم تطويره للعمليات المشتركة، والحوار بشأن السياسات، والتدريب، وبناء القدرات.

رابعاً - ماذا أنجز الصندوق؟

19- يعرض هذا القسم موجزاً للنتائج والآثار التي تحققت بفضل الجهود التي بذلها الصندوق على مدى السنوات الماضية لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين، ويحدد التحديات والدروس المتواصلة من أجل تحسين الأداء في هذا المجال¹³. وقد تم تحقيق نتائج في دمج التمايز بين الجنسين في دورة المشروعات والبرامج، وفي أدوات الرصد والقياس والإبلاغ. كما ساهم الصندوق أيضاً في زيادة المعرفة، ونشر أفضل الممارسات في مجال المساواة بين الجنسين.

20- قام الصندوق بدمج الاهتمامات المتعلقة بالتمايز بين الجنسين في أدواته وعملياته التشغيلية، لا سيما في تصميم المشروعات والبرامج. وتوسعت عمليات التصميم إلى وضع مشروعات وبرامج تستجيب

¹¹ هي عبارة عن منتدى دولي تديره لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمتخصصين في قضايا التمايز بين الجنسين من الوكالات الإنمائية.

¹² "دليل التمايز بين الجنسين في التنمية" (Gender in Agriculture Sourcebook)، البنك الدولي، واشنطن، 2008. سيصدر عما قريب.

¹³ استرشد عمل الصندوق في مجال التمايز بين الجنسين باستعراضات وتقديرات واسعة، وهي متاحة جميعاً على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. وأجري استعراض لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في حافظة الصندوق في عام 1999، كجزء من استعراض حافظة المشروعات وأسفر عن إصدار مطبوعة "منظور التمايز بين الجنسين". ووردت نتائج خطة العمل في سياق تقرير أداء الحافظة السنوي، وتقرير مكتب التقييم السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها. وأجري مسح أساسي في عام 2003 وأجري استعراض منتصف الفترة لخطة العمل وأبلغ عنه في تقرير أداء الحافظة لعام 2005. وتشمل التقديرات الأخرى تقييمات على البرامج الإقليمية للتمايز بين الجنسين ومسح ميداني لمشروعات الصندوق أجري في عامي 2005 و2006. (<http://www.ifad.org/gender/workshop/index.htm>).

لاحتياجات المجموعة المستهدفة وأولوياتها، والمتطلبات المتباينة للنساء والرجال. وتعتبر مؤشرات رصد مدى الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين، وتقييم النتائج والأثر، عنصراً هاماً من هذا النهج. ويجري تقييم مدى مراعاة التمايز بين الجنسين بانتظام في عملية تعزيز الجودة، باستخدام قائمة من الشروط المسبقة للتصميم الذي يراعي التمايز. وتشمل متطلبات الإبلاغ في تقرير أداء الحافظة، وإطار قياس النتائج للإطار الاستراتيجي الحالي الشواغل المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، في حين تعالج تقارير إنجاز المشروعات مسألتين عميمتين مراعاة التمايز بين الجنسين، وتمكين المرأة.

21- وقد أسفرت هذه الجهود بمرور الوقت عن الاهتمام بصورة أكثر اتساقاً بقضايا التمايز بين الجنسين في التصميم. وفي الوقت الراهن، حصل ثلثا تصاميم البرامج والمشروعات على تقدير مرضٍ أو تقدير درجة أعلى فيما يخص التصميم المراعي للتمايز بين الجنسين في استعراض تعزيز الجودة (مقارنة بأقل من النصف في استعراض منتصف الفترة لخطة العمل المعنية بالتمايز بين الجنسين في عام 2005). وتشهد هذه الدرجة بوجه عام تقدماً في مرحلة ضمان الجودة. ويجري حالياً إنشاء نظام لتتبع هذا التقدم.

22- أدى إدراج تدابير تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق إلى إيلاء مزيد من الانتباه لقضايا التمايز على صعيد التنفيذ. وأشارت تعقيبات ما يقرب من 200 من مدراء المشروعات التي يدعمها الصندوق، الذين استجابوا لمسح أجري في فترة 2006/2007، إلى إحراز تقدم في عدد من المجالات:¹⁴

- (1) ستون في المائة من مدراء المشروعات أفادوا بوجود جهة اتصال لقضايا التمايز بين الجنسين في وحدة المشروعات التابعة لهم (على الرغم من أن وحدات تنسيق المشروعات أخذت تصبح أصغر، وأن الخدمات أصبحت تقدّم إلى حد كبير من خلال عقود من الباطن)؛
- (2) ثلثا المدراء أبلغوا عن استخدامهم لتجربة العمل على قضايا التمايز بين الجنسين ومع النساء كمعيار لاختيار المنظمات غير الحكومية، والخبراء الاستشاريين، ومقدمي الخدمات؛
- (3) نصف المدراء سئلوا صراحةً عن قضايا التمايز بين الجنسين في مقابلات التوظيف (وهو إحدى أفضل الممارسات التي يسعى الصندوق إلى توسيعها)؛
- (4) نصف المشروعات التي شملها المسح تلقت مساعدةً تقنيةً بشأن قضايا التمايز بين الجنسين عندما احتاجت لذلك؛
- (5) ثمانون في المائة من المدراء أفادوا بأنّ مشروعاتهم قد نظّمت تدريباً في مجال قضايا التمايز بين الجنسين للمستفيدين؛ وخمسة وسبعون في المائة أجروا دورة تدريبية لموظفي مشروعاتهم؛
- (6) سبعون في المائة من التدريب للتوعية بقضايا التمايز بين الجنسين المقدم للمستفيدين من المشروعات، وخمسة وخمسون في المائة من التدريب المقدم لموظفيها، تم تمويلها بأموال

¹⁴ www.ifad.org/gender/workshop/survey/ci.pdf

القروض، والباقي من خلال منح. وأعرب مدراء المشروعات عن ضرورة تمديد هذا التدريب ليشمل الوكالات النظيرة والشركاء في التنفيذ، لأغراض الاستدامة وتوسيع النطاق؛

(7) رأى مدراء المشروعات والمنسقون المعنيون بقضايا التمايز بين الجنسين بأن مشاركة المرأة في المشروعات كانت أقل من مشاركة الرجل فيما يخص أنشطة الزراعة وحفظ التربة والمياه، بينما كان الأمر أكثر توازناً في أنشطة بناء القدرات وتنمية المجتمعات المحلية (وهو ما تؤكد بيانات نظام قياس النتائج والأثر في عام 2007 حول المشاركة المصنفة على أساس الجنس في التدريب)؛¹⁵

(8) ثلاثون في المائة من المشروعات أبلغت بوجود فرق ميدانية تحقق التوازن بين الجنسين لديها، على الرغم من الصعوبات الموضوعية في تجنيد الموظفين النساء وإرسالهن إلى المناطق الريفية النائية، حيث تنفذ مشروعات الصندوق عادةً.

23- تحقق الأثر الأوضح للمشروعات التي يدعمها الصندوق في مجال تمكين المرأة اقتصادياً.¹⁶ فقد حاز ثلثا المشروعات التي جرى استعراضها عند نقطة إنجاز في عام 2007 على تقدير مرض أو مرض للغاية فيما يخص تمكين المرأة ومشاركتها. وأبلغ جميع هذه المشروعات عن تحسن في دخل المرأة، بينما أشار ثلثاها إلى زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات وتحسن وضعها الاجتماعي، وإلى تحسن في معارفها ومهاراتها. ويتطابق هذا النمط مع نتائج المسح الذي أجري في فترة 2006/2007.

الإطار 4: التخفيف من أعباء العمل يمكن النساء من المشاركة في صنع القرارات في غواتيمالا

أدخل برنامج التنمية الريفية والإعمار في كينشي نهجاً ومنهجية حساسة لقضايا التمايز بين الجنسين بغرض الوصول إلى نسبة عالية من الأسر التي ترأسها النساء (30 في المائة) في مناطق ما بعد النزاع. وقد عزز المشروع من دور النساء كوسيطات في عملية السلام. كما خفف أيضاً من أعباء العمل على كاهلهن من خلال تمكين الحصول على المياه النظيفة وإدخال الصوامع لتخزين الحبوب الأساسية بحيث يتاح الوقت للنساء للاشتراك في الأنشطة الإنمائية. وتم تدريب مجموعات من النساء على تربية الدواجن وعلى كيفية تحسين إنتاجية حدائقهن وبساتينهن من الخضار. كما تمت مساعدتهن على إيجاد صناديق دوارة جماعية. وبدأت نساء أكثر بالانخراط في صنع القرارات على المستوى المحلي، كما أنشئت ثلاث مكاتب نسائية بلدية. وازدادت "الفضاءات" الخاصة بالتمايز بين الجنسين لأغراض مشاركة النساء، كما أسهمت مندوبات من المكاتب النسائية البلدية في اجتماعات مفوضية النساء على المستوى الوطني.

24- وما زال ثمة بعض المجالات التي لا بد أن يحسن الصندوق من مستوى أدائه فيها. ففيما يخص المساءلة والالتزام، على سبيل المثال، أظهر استعراض منتصف الفترة لخطة العمل المعنية بالتمايز بين الجنسين، الذي أجري في عام 2005، عدم وجود رصد منهجي للمسؤوليات المحددة في الخطة. كما أشار إلى أن الإدارة العليا قلما كانت تستعرض التقدم المحرز في تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين، وإلى أنه لم يتم الاضطلاع بالكامل ببعض المسؤوليات المحددة في إطار الخطة. وبوجه عام، أشار الاستعراض إلى الافتقار إلى الملكية الكاملة للخطة، وإلى ضرورة إيصال أهداف السياسات بصورة أوضح، وتقديم ما

¹⁵ وفقاً لبيانات نظام قياس النتائج والأثر لعام 2007 (التي أبلغ عنها في 2008)، ففي 94 مشروعاً كانت النساء يمثلن 56 في المائة من المتدربين في إنتاج المحاصيل و 62 في المائة من المتدربين في الإنتاج الحيواني، و 70 في المائة من المتدربين في مواضيع إدارة المجتمع المحلي. وكانت نسبة النساء أقل (43 في المائة) في التدريب في مجال الأعمال الحرة وتنظيم المشروعات.

¹⁶ www.ifad.org/operations/projects/implementation/imp2005.htm

يلزم من توجيه للموظفين، وتخصيص موارد كافية. وأشار أيضاً إلى أنّ الاعتماد الكبير على الخبراء الاستشاريين المعيّنين بعقود قصيرة الأجل في العمل المعياري يحدّ من عملية زيادة وعي الموظفين الدائمين بقضايا التمايز بين الجنسين وفهمهم لها. وينبغي على الصندوق أن يواصل الجهود المذكورة في هذه الوثيقة ويستفيد منه، ليعالج القضايا التي أثارها استعراض منتصف الفترة معالجة كاملة.

25- يشكّل ما حققه الصندوق من إنجازات وما استخلصه من دروس حتى الآن أساساً قوياً لزيادة إسهامه في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصفه الوسيلة لزيادة الدخل الريفي والأمن الغذائي. وبمقدور الصندوق أن يستخلص الدروس من تجاربه ليكون عمله أسرع أثراً وأوسع نطاقاً، ويتغلب على القيود المتواصلة، ويستجيب للتحديات الناشئة عن الاتجاهات العالمية الحالية. وقد تعلم الصندوق، من خبرته في تنفيذ خطة العمل المعنية بالتمايز بين الجنسين، على سبيل المثال، أنّ بإمكانه إحراز تقدم أسرع في الاهتمام بقضايا التمايز من خلال تكثيف عمليات الإعلام وبناء الوعي، سواء لصالح موظفي الصندوق، أو الخبراء الاستشاريين للمشروعات والبرامج والشركاء. وقد تُرجم الإطار الجديد لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين إلى جميع اللغات الرسمية في الصندوق، ويجري نشره حالياً من خلال موقع الصندوق على شبكة الإنترنت وشبكات المعرفة الإقليمية. وسيجري البحث عن موارد لوضع برنامج موسّع ومنهجي للتوعية والتدريب لموظفي الصندوق وخبرائه الاستشاريين.

26- كثيراً ما تكمن القيود التي تحول دون أن تشارك المرأة بالكامل في المشروعات وتستفيد بإنصاف من منافعها في السياسات والمؤسسات الوطنية القائمة، التي لا بد من معالجتها عن طريق الحوار بشأن السياسات. وسيمكّن العمل على تعزيز دور المرأة الريفية الفقيرة في صنع القرار وتمكينها من إسماع صوتها في الحياة العامة، من إيصال أولوياتها ووجهات نظرها إلى مستوى السياسات العامة. ويشترك الصندوق، رغم حضوره القطري المحدود، في الحوار بشأن السياسات وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في بعض البلدان، مثل الوحدات المعنية بالتمايز بين الجنسين لدى وزارات الزراعة. كما يقوم، في إطار منتدى المزارعين، بإقامة شراكات لتعزيز الدور القيادي للمرأة في المنظمات التي تمثل الفقراء الريفيين، بدءاً من القواعد الشعبية فصاعداً. ولا بد من المشاركة بصورة منتظمة أكثر في الحوار بشأن السياسات وتعزيز المؤسسات. وكما تطرح وثيقة الملكية القطرية المقدمة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن، فإنّ بناء قدرات الهيئات الحكومية وغير الحكومية يساعد على تعزيز ملكية البلدان الشريكة للبرامج وإدامتها.

الإطار 5: إشراك النساء في الإجراءات الحرجية في نيبال

تم تأجير قطع من الأراضي الحرجية المتدهورة لمدة 40 سنة إلى مجموعات من الأسر المعدمة في مشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة في نيبال. واستهدف هذا الإجراء النساء والمجموعات (الإثنية) المحرومة تحديداً. وقد استند نجاح تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين إلى القيادة التي وفرها اثنان من قياديي المشروع، وهما رجلان قاما بتوظيف فريق من النساء لقضايا التمايز بين الجنسين، وأعطياهن الاستقلالية التامة في تصميم استراتيجية ابتكارية. وتلخصت غاية الفريق في تحدي الثقافة التنظيمية للوكالات المنفذة، وجعل الرجال أكثر استجابة لاحتياجات النساء الريفيات. وتمثلت أهم الخصائص الابتكارية للمشروع في إيجاد مروجين للمجموعات النسائية المناصرين لمشاركة النساء في المشروع ولاضطلاعهن بأدوار قيادية. وقد تم توفير التدريب على القيادة وعلى قضايا التمايز بين الجنسين لمروجي المجموعات، وتم تحديد الشخصيات المرجعية المعنية بقضايا التمايز بين الجنسين في الوكالات ذات الصلة (وأغلبهم من الرجال). ونتيجة لذلك، بدأ عدد أكبر من الرجال بتقبل فكرة حق المرأة في الأراضي الزراعية ودعم ما يصاحب ذلك من نقلة في المسؤوليات. وتم تسجيل حوالي 20 في المائة من سندات تملك الأراضي باسم النساء. وقد أرجع العديد من النساء هذا التغيير أيضاً إلى زيادة مستوى تقنهن بأنفسهن.

27- وحتى عندما تكون المشروعات والبرامج ذات تصميم عالي الجودة دوماً وقادرة على الاستجابة لمختلف احتياجات المرأة والرجل، فقد لا يشجع السياق الاجتماعي والثقافي المحلي، ولا السياسات القائمة بالضرورة على تنفيذها. وتزيد قدرة الصندوق على التصدي لهذه القيود من خلال زيادة حضوره الميداني، والتحول نحو الإشراف المباشر، وزيادة التركيز خلال مرحلة التصميم على الملكية القطرية. وتفصح هذه التغييرات في نهج الصندوق مجالاً أوسع للحوار مع أصحاب المصلحة حول قضايا التمايز بين الجنسين، ولزيادة التواصل بين التصميم والتنفيذ. وتزيد المكاسب المتحققة من الملكية القطرية من إمكانية ملكية الأهداف المعلن عنها في التصميم واستيعابها، وهو أمر حاسم لقضية المساواة بين الجنسين التي تنسم في الغالب بالحساسية.

الإطار 6: إشراك القادة التقليديين في دعم حقوق النساء في الأراضي في غانا

يروج مشروع صون الأراضي في الإقليم الشرقي الأعلى لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة لتمكين النساء وحصولهن على الأراضي والمياه (لأغراض الري والاستخدام المنزلي)، وأيضاً بهدف تمكين النساء. وتتعارض أهداف المشروع مع الأنماط التقليدية لاستخدام وملكية الأراضي، كما أنها تشكل تهديداً لهيكل السلطة التقليدية والثقافة المشتركة. ومن هنا، فقد حاول موظفو المشروع كسب القادة التقليديين إلى صفهم لدعم حقوق النساء في الأراضي. وتم التفاوض على الاتفاقيات مع الزعماء التقليديين، ومع الأزواج والقادة من الرجال. ونظراً لصعوبة تغيير النمط التقليدي في تخصيص الأراضي، فلم ترتفع ملكية النساء للأراضي إلا بنسبة واحد في المائة. وبفضل الدعم المتزايد للسلطات المحلية والقادة من الرجال، تمكنت النساء من زيادة وصولهن إلى الأراضي المروية من خلال الحصول على حق الانتفاع.

28- لا بدّ للصندوق، رغم النتائج المهمة التي أحرزها ميدانياً، من القيام بالمزيد لرفع الإنتاجية الزراعية والدخول في سياق تغير المناخ، وارتفاع أسعار الأغذية، والمخاطر على الأمن الغذائي. وينبغي القيام بالمزيد أيضاً لتمكين المرأة من اغتنام الفرص المتاحة، من خلال تنمية سلاسل القيمة والنهج القائمة على الأسواق. ويتطلب ذلك، كما ورد في وثيقة المناقشة المقدمة لهيئة المشاورات بشأن الدور الناشئ للقطاع الخاص، الانتباه إلى القيود القائمة على أساس الجنس المفروضة على المعلومات، والتعليم، والموارد،

والتمويل. وستقوم المشورة التقنية اللازمة من أجل تقديم استجابات فعالة لهذه التحديات على أساس المعارف والخبرات المستخلصة في دليل التمايز بين الجنسين في الزراعة.

29- يجب أن يظل الصندوق، وسائر المجتمع الإنمائي، ملتزمين بالتركيز على القضايا المشتركة بين عدة قطاعات، كقضية التمايز بين الجنسين، في سياق الموازنة والاتساق. ويتمشى ذلك مع تزايد الاعتراف ضمن عملية إعلان باريس بشأن فعالية المعونة بضرورة تكريس مزيد من الاهتمام للمساواة بين الجنسين، والبيئة، وحقوق الإنسان. ويتضمن برنامج عمل أكرأ الذي اعتمد مؤخراً تعهداً لضمان تنفيذ البرامج الإنمائية الدولية وفقاً للالتزامات الدولية المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والإعاقة، والاستدامة البيئية.

خامساً - نهج المؤسسات الأخرى

30- يكشف استعراض موجز لنهج المؤسسات الدولية الأخرى وإنجازاتها، عن أن العديد من التحديات التي يواجهها الصندوق في إسهامه في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يواجهها الآخرون وليست حكراً عليه. فقد اعتمدت كل واحدة من المؤسسات الإنمائية الدولية الكبرى تقريباً سياسةً أو خطةً لدمج التمايز بين الجنسين في عملياتها. وقد جاءت نتائج التقييمات والتقديرات التي أجريت في السنوات الأخيرة متسقةً إلى حد معقول بشأن التقدم المحرز وأوجه القصور التي تم مواجهتها حتى الآن باستخدام نهج تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين.

31- استنتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية الإقليمية وجود قدر محدود من الفهم والتقدير لدى الموظفين لقيمة تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين، وكذلك محدودية القدرات المؤسسية على تحليل التمايز بين الجنسين. ووجد كل من البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أن التقدم في دمج التمايز بين الجنسين في الاستراتيجيات والمشروعات كان يتركز في القطاع الاجتماعي. وأشارت جميع المؤسسات إلى عدم وجود بيانات ومعلومات مصنفة بحسب الجنس عن قضايا التمايز بين الجنسين ليتم إجراء التحليلات وتوجيه وضع الاستراتيجيات والبرامج على أساسها.

32- تعكف هذه المؤسسات جميعاً على صياغة خطط عمل جديدة للتمايز بين الجنسين، لمعالجة أوجه القصور أو أنها أطلقت فعلاً مثل هذه الخطط. وينصب تركيز وثيقة المساواة بين الجنسين بوصفها اقتصاداً يتسم بالحنكة والبراعة: خطة عمل مجموعة البنك الدولي للسنوات المالية 2007-2010 على ثلاثة مجالات واسعة، هي: جعل الأسواق تعمل لصالح المرأة، وتمكين المرأة من المنافسة في الأسواق، والبنى الأساسية. أما وثيقة تمكين ومساواة: استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة 2008-2011، وهي مسودة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدمج التمايز بين الجنسين في خطته الاستراتيجية، فتحدد أبعاد المساواة بين الجنسين في كل مجال من مجالات تركيزه، وتبين العمليات والآليات الكفيلة بتعزيز التنسيق والإدارة والمساءلة.

33- يعتبر التركيز الموضوعي لخطط عمل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الأقرب إلى المجال الذي يتمتع فيه الصندوق بميزة نسبية. وترتكز منظمة الأغذية والزراعة على تقديم المشورة بشأن السياسات

إلى الحكومات بصدد المسائل المتعلقة بسبل المعيشة الريفية، والزراعة، والأمن الغذائي، والحد من التفاوت سواء في المشاركة في صنع القرار، أو في الحصول على الموارد والسلع والخدمات. أما البنك الدولي، فيركز، ضمن القطاع الاقتصادي، على أسواق العمل، والحصول على الخدمات المالية، واستخدام سندات ملكية الأراضي، والحصول على المدخلات الزراعية. وهو يعمل على زيادة إنتاجية صغار المزارعات من خلال تقديم الدعم في مجال التسويق، والتكنولوجيا، والائتمان الريفي لمجموعات المنتجات النساء، وتقديم الأموال من أجل البنية الأساسية الريفية. كما تحظى البنية الأساسية بالأولوية أيضاً في إطار خطة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين للفترة 2008-2011 لدى مصرف التنمية الأفريقي. ويبقى الصندوق إحدى المنظمات الحكومية الدولية القلائل التي تركز على دور المرأة في الزراعة، لا سيما تمكين المرأة الريفية اقتصادياً من خلال الأنشطة الزراعية.

34- يركز الكثير من الخطط على ضرورة دمج التمايز بين الجنسين بصورة أكبر في أدوات التخطيط والتصميم. ويمثل تدريب الموظفين، والوكالات المنفذة، والمسؤولين في البلدان الأعضاء، وغيرهم من أصحاب المصلحة أيضاً عنصراً مشتركاً في هذه الخطط. وقد أضاف البنك الدولي مكونات تتعلق بالتمايز بين الجنسين والتنمية ضمن دورات التدريب التوجيهي للموظفين وغيرها من دورات التدريب الأساسية. ويشدد كل من مصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كثيراً على تحسين جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس، والبحوث التي تراعي التمايز بين الجنسين. وتؤكد جميع هذه المؤسسات على أهمية المتخصصين في القضايا الجنسانية في دعم جهود تعميم مراعاة التمايز.

35- وتعكس خطط العمل المعنية بالتمايز بين الجنسين طائفةً متنوعةً من الترتيبات المؤسسية. فمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرأس لجنة استراتيجية التمايز بين الجنسين، وهي اللجنة التي تشرف على تنفيذ الاستراتيجية. وتشرف على خطة عمل البنك الدولي المعنية بالتمايز بين الجنسين لجنة تنفيذية تمثل موظفي البنك والمؤسسة المالية الدولية، ويوجهها مجلس استشاري خارجي يشارك فيه ممثلون على المستوى الوزاري من البلدان المانحة والمقترضة. ويقوم مصرف التنمية الآسيوي أيضاً بعقد منتدى خارجي بشأن التمايز بين الجنسين والتنمية، يقدم التوجيه ويتيح فرصة للحوار بشأن قضايا التمايز البالغة الأهمية في الإقليم، وبشأن نهج المصرف حيالها. وتقدم جميع المنظمات تقريباً تقارير سنوية إلى هيئاتها الرئاسية عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين. وأجرى معظم المنظمات تقييمات واستعراضات لخطط العمل السابقة. ويدرج مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلاهما الإجراءات الكفيلة بتحقيق توازن أفضل بين الجنسين في قوى العمل لديهما.

36- يقوم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الآسيوي، بتشغيل صناديق استثمارية متعددة الجهات المانحة لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين من أجل تعبئة مساهمات المانحين. ويقوم مصرف التنمية الآسيوي بمقابلة مساهمات المانحين بموارد من عنده. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فينظر في آليات من أجل "قصر استخدام" الأموال، ويعكف على وضع خطة لتعبئة الموارد، كما يطور نظاماً لتتبع إنفاق الموارد. ويقوم البنك الدولي أيضاً بتتبع الموارد المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وقد حشد أموالاً معتبرة لدعم خطة عمله المعنية بالتمايز بين الجنسين، حيث وصلت قيمة التعهدات 36 مليون دولار أمريكي، بما يتجاوز الميزانية الأصلية البالغة 24.5 مليون دولار أمريكي. وبلغت حصيلة الأموال

التي تم تلقيها خلال السنة الأولى 16 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 10 ملايين دولار أمريكي من مساهمات المانحين و6 ملايين دولار أمريكي من موارد ميزانية البنك.

سادساً- إجراءات لتعزيز عمل الصندوق على تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

37- ستحدث مساهمات الصندوق لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال فترة التجديد في ظل التغيرات الكبرى التي يشهدها النظام الغذائي والزراعي العالمي والآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ. وتكمن وراء هذه التحديات حالة طويلة الأمد من عدم الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية وإخفاق عام في الاعتراف بالأبعاد الجنسانية للإنتاج الزراعي والاقتصادات الريفية. ومنظورات التمايز بين الجنسين ملائمة جداً في هذه الحالات، لا سيما في البلدان الهشة والبلدان المتوسطة الدخل، التي غالباً ما يكون التهميش الاجتماعي والاقتصادي للمرأة عاملاً في استمرار الفقر فيها.

38- ويزخر هذا السياق المتغير بالتحديات والفرص. فتمكين المرأة من تحقيق قدر أكبر من إمكاناتها في الإنتاج الزراعي يمكن أن يكون عنصراً هاماً في زيادة الإمدادات الغذائية في العالم. وإدارة الموارد الطبيعية والاستجابة للكوارث الطبيعية هما مجالان يمكن للمرأة أن تضطلع فيهما بدور بالغ الأهمية، خاصةً وأنها غالباً ما تكون أكثر تضرراً من التدهور البيئي والكوارث. ويمكن للمساعدة في التغلب على الحواجز التي تعيق وصول النساء إلى الأسواق والخدمات المالية أن تمكنهن من الاستفادة من فرص الأسواق الجديدة، وأن تعزز استدامة هذه الخدمات من الناحية المالية والتنظيمية.¹⁷

39- يعتبر تقديم الدعم للدور القيادي للمرأة، وللعمليات التي تعزز صوت المرأة وتزيد من مساهمة موظفي القطاع العام، ضرورياً لضمان أن تراعى مصالح المرأة وحقوقها في السياسات والبرامج وتخصيص الموارد. ويجب إيلاء الأولوية في الاهتمام لدمج منظورات التمايز بين الجنسين ضمن الاستجابات لأزمة الأغذية العالمية وتغير المناخ. وتكمن أفضل طريقة لتحقيق ذلك في الحوار بشأن السياسات على المستوى القطري، والدعوة في مجال السياسات الدولية، والشراكات الاستراتيجية.

40- تشكل هذه التحديات والفرص جزءاً من السياق الذي سيتم من خلاله صياغة الإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق. وسيكفل الصندوق أن تُدمج الاهتمامات المتعلقة بالتمايز بين الجنسين دمجاً كاملاً ضمن التحليل الذي سيُسترشد به في وضع الأهداف الاستراتيجية خلال الفترة المقبلة.

41- يجري، أو جرى بالفعل، وضع عدد من المبادرات في الصندوق بهدف زيادة تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في برامجه القطرية. ويقوم إطار تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق، الذي اعتمد مؤخراً، بتحديد الأهداف، ومسؤوليات التنفيذ، ومقاييس النتائج لتقديم تقارير عن الأداء. وسيعتمد التعاون المستمر مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، والمؤسسات المالية الدولية الإقليمية على دليل التمايز بين الجنسين في الزراعة لتحسين أدوات تصميم البرامج والمشروعات

¹⁷ دليل التمايز بين الجنسين في التنمية، مصدر سبق ذكره.

ولتدريب الموظفين وشركاء التنفيذ وبناء قدراتهم. ويجري وضع خطط لتقديم دعم إضافي على صعيد بناء القدرات والتنفيذ وإدارة المعرفة على المستويين القطري والإقليمي.

42- بغية تدعيم تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق، سيتم تتبع درجة الاستجابة للتمايز بين الجنسين في تصميم المشروعات والبرامج، وذلك ليس فقط في استعراض تعزيز الجودة - على النحو الذي حدده إطار تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق - ولكن أيضاً في المرحلة النهائية من التصميم من خلال نظام ضمان الجودة في الصندوق. وسيتم الإبلاغ عن الدرجة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

43- سوف تكتسب المبادرات الجارية الأخرى الرامية إلى تعزيز الأثر من خلال تنمية المهارات القيادية وسياسات استقطاب التأييد زخماً خلال فترة التجديد. وكنتيجة من نتائج عملية منتدى المزارعين، يعكف الصندوق في الوقت الراهن على إعداد برنامج لتشجيع الدور القيادي للمرأة في منظمات المنتجين الريفيين وتعزيزه، الذي سيؤدي إلى توسيع حضور القيادات النسائية في المنظمات الريفية على كافة المستويات، وتطوير مهاراتهم. وسيواصل الصندوق أيضاً مشاركته في رعاية شبكة القيادات النسائية في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية التي شكّلت مؤخراً. كما سيعزز آليات تحسين التعلم من الخبرات الميدانية عبر شتى الأقاليم والتخصصات، وذلك على سبيل المثال من خلال توسيع المجموعة المواضيعية الحالية لتشمل الخبراء الاستشاريين والموظفين الميدانيين، وتشجيعها على البحث عن الابتكارات والممارسات الجيدة.

44- يعتزم الصندوق وضع سياسة على مستوى المؤسسة للتمايز بين الجنسين، على أن تقدم إلى المجلس التنفيذي بحلول عام 2010. وستعالج السياسة المنشودة الاهتمامات الرئيسية فيما يخص القيادة والمساءلة، والهيكلية والمسؤوليات المؤسسية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعرفة والابتكار، وتخصيص الموارد والتتبع. كما يمكنها أيضاً النظر في استراتيجيات لدمج المنظورات الجنسانية في نهج الصندوق تجاه التحديات الجديدة التي تفرضها الدول الهشة، وتغير المناخ، وتنمية سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق، والطرائق الجديدة للمعونة الناشئة عن جهود التنسيق والمواصلة. وأخيراً، ستنتظر في أفضل السبل لضمان المساءلة عن النتائج، بما في ذلك على مستوى الإدارة العليا.

45- ومن شأن إجراء استعراض نظير لنهج الصندوق في التمايز بين الجنسين في وقت مبكر من فترة تجديد الموارد أن يوفر تعقيبات خارجية، ويضع معايير للممارسات الجيدة، ويساعد في ضمان أن تعكس سياسة الصندوق أفضل الممارسات الأكثر تقدماً. وسيلتزم الصندوق تعاون شركائه الرئيسيين في إجراء هذا الاستعراض. وسيكون نطاق الاستعراض واسعاً، وسيشمل، إلى جانب العمليات، القضايا المتعلقة بالسياسات، والاتصالات، والتخطيط والميزنة، والموارد البشرية. وسيتناول عوامل النجاح، والممارسات الجيدة، والقيود على جهود الصندوق للمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على الهيكل، والعمليات، والثقافة التنظيمية. ويمكن إجراء الاستعراض في سياق التعاون المستمر مع البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمؤسسات المالية الدولية الإقليمية على دليل التمايز بين الجنسين في الزراعة. كما يمكن أن يعتمد النهج على الخبرات المكتسبة من استعراضات النظراء لدى الجهات المانحة المقدمة للتمويل الصغير التي أجراها في عامي 2002 و 2005 الفريق الاستشاري

لمساعدة الفقراء. وبالإضافة إلى استعراض النظراء، ستوفر النتائج التي توصل إليها التقييم المشترك بين الصندوق والمصرف التنمية الأفريقي لمشروعات وبرامج التنمية الريفية والزراعية في أفريقيا مدخلات مفيدة لوضع السياسة المؤسسية بشأن التمايز بين الجنسين.

سابعاً- رصد التزامات الصندوق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عنها

46- تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو الأداة الرئيسية للإبلاغ عن أداء الصندوق في مجال التمايز بين الجنسين في عملياته، وسيُنظَّم، بدءاً من عام 2008، ليعكس إطار قياس النتائج للتجديد الثامن لموارد الصندوق. وسيقوم إطار قياس النتائج بالإبلاغ عن النتائج التي تحققت في أربعة مستويات مختلفة. وأهم مقاييس النتائج، لأغراض رصد مراعاة التمايز بين الجنسين والإبلاغ عنه، هما المستوى الثاني (إسهام الصندوق في تحقيق النتائج الإنمائية) والمستوى الثالث (الفعالية التشغيلية للصندوق)، اللذان يقومان بتقييم مخرجات المشروعات والبرامج ونتائجها مفصلة بحسب الجنس عند الضرورة؛ وأداء المشروعات والبرامج القطرية التي يدعمها الصندوق في مرحلة التصميم، وأثناء التنفيذ، وعند الإنجاز، من حيث مساهمتها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو تأثيرها عليهما.¹⁸ وسيتم دمج مؤشرات تقرير أداء الحافظة بشأن تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين، على النحو المحدد في إطار تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق ضمن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

ثامناً: معالم الطريق: التدابير الرئيسية

47- من أجل المضي قدماً بنهجه في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سيتخذ الصندوق الإجراءات التالية:

- التماس تعاون الشركاء الرئيسيين في إجراء استعراض نظراء لنهج الصندوق تجاه التمايز بين الجنسين؛
- وضع سياسة مؤسسية بشأن التمايز بين الجنسين، على أن تقدّم إلى المجلس التنفيذي بحلول عام 2010.

ستعتمد هذه الإجراءات الجديدة على المبادرات التي يجري إعدادها أو تنفيذها حالياً بما في ذلك:

- تنفيذ إطار تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات دائرة إدارة البرامج، التي تتضمن سؤالاً بحسب الجنس ضمن العامل الثاني من عوامل النجاح الرئيسية في نموذج تقييم الإدارة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وستؤخذ درجته في الاعتبار لاحقاً في استعراضات تعزيز الجودة وضمان الجودة، كما سيبلغ عنها في سياق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق؛

¹⁸ يوفر تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بيانات مصنفة بحسب الجنس لأربعة مؤشرات فرعية (أحدها هو المساواة بين الجنسين) للمؤشر "النسبة المئوية للمشروعات التي حصلت على درجة 4 أو أفضل للأثر على مقاييس الفقر لدى المجموعة المستهدفة".

- توسيع نطاق التعاون مع البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمؤسسات المالية الدولية الإقليمية، للاستفادة من دليل التمايز بين الجنسين في الزراعة لتحسين أدوات تصميم المشروعات والتدريب المقدم للموظفين والشركاء؛
- المضي قدماً في الخطط الرامية إلى توفير دعم إضافي لبناء القدرات وإدارة المعرفة والمساعدة التقنية على المستويين القطري والإقليمي؛
- وضع برنامج لتشجيع القيادات النسائية في منظمات المنتجين الريفيين وتعزيزهن، ومواصلة المشاركة في رعاية شبكة القيادات النسائية في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

Definitions

Gender

The term gender refers to culturally based expectations of the roles and behaviours of women and men. The term distinguishes the socially constructed from the biologically determined aspects of being male and female. Unlike the biology of sex, gender roles and behaviours and the relations between women and men (*gender relations*) can change over time, even if aspects of these roles originated in the biological differences between the sexes.

Gender Equality

In IFAD's terminology, gender equality means that women and men have equal opportunities, or life chances, to access and control socially valued goods and resources. This does not mean that the goal is for women and men to become the same, but it does mean that we will work towards equal life chances for both sexes. In order to achieve this, it is sometimes necessary to empower, or "build up" groups that have limited access to resources. For example, to undertake special actions, such as providing day care for children, to enable women to participate along with men in training workshops. Or to provide credit to rural women because their access to productive resources is restricted. Or to establish educational programmes for boys in Latin America, where their school attendance is weak compared to that of girls.

Empowerment

Empowerment is about people taking control of their lives. It is about people pursuing their own goals, living according to their own values, developing self-reliance, and being able to make choices and influence – both individually and collectively – the decisions that affect their lives. Empowerment is a process, which can be long and complex. For women and men to be empowered, conditions have to be created to enable them to acquire the necessary resources, knowledge, political voice and organizational capacity.

Gender Mainstreaming

For *IFAD as an institution*, **gender mainstreaming** is the process by which reducing the gaps in development opportunities between women and men and working towards equality between them become an integral part of the organization's strategy, policies and operations, and the focus of continued efforts to achieve excellence. Thus gender mainstreaming is fully reflected, along with other core priorities, in the mindset of IFAD's leadership and staff, its values, resource allocations, operating norms and procedures, performance measurements, accountabilities, competencies, and its learning and improvement processes.

In IFAD's *development activities*, gender mainstreaming implies assessing the implications for women and men of any planned action, including legislation, and ensuring that their concerns and experiences are taken fully into account in the design, implementation, monitoring and evaluation of all development activities. The aim is to develop interventions that overcome barriers preventing women and men from having equal access to the resources and services they need to improve their livelihoods.

Framework for Gender Mainstreaming in Operations

1. Purpose and scope of the gender framework

1. IFAD's Plan of Action (PoA) 2003-2006 for "*Mainstreaming a gender perspective in IFAD's Operations*" was developed to operationalize the gender mainstreaming principles contained in IFAD's Strategic Framework 2002-06. It was conceived as a time-bound initiative aiming to bring greater consistency and upscale IFAD's efforts to integrate gender in its operations. Gender considerations have now largely been integrated into IFAD's business processes related to the project/programme cycle, including Action Plan deliverables (Quality Enhancement Procedures, Supervision Guidelines, etc.). Attention to gender mainstreaming/women's empowerment have been confirmed by IFAD's Targeting Policy, approved in September 2006, and the Strategic Framework 2007-10. This Framework reiterates core principles, definitions and key responsibilities contained in the previous Gender PoA, which remain valid to guide IFAD's action. It confirms attention to gender issues as a permanent feature in business processes related to IFAD's project-programme cycle, and establishes the basic parameters and indicators against which IFAD's performance in this area will be monitored within its regular reporting and monitoring systems.
2. The *Gender Framework* refers only to gender mainstreaming and women's empowerment in the context of IFAD's programmatic work and thus to actions that fall directly under the responsibility of the Programme Management Department. In processes linked to the project cycle, efforts will be pursued to ensure that there is accountability in addressing gender in design following the *Pre-requisites of gender sensitive design* in the context of the new quality enhancement and quality assurance systems. Attention to gender equality will be addressed in the departmental results framework and key performance indicators.
3. The Gender Framework is one of several instruments which are required to operationalize IFAD's commitment to MDG3, and which IFAD still needs to define. These include attention to gender issues in IFAD's policy work, in its learning and innovation efforts and in its human resource management and development policies, including training.

2. Guiding principles

4. For IFAD, gender equality and women's empowerment¹ have gained increasing importance both as objectives and as instruments for poverty reduction, and thus for reasons of both equity and efficiency. As part of its poverty focus, the Fund considers women as a target group deserving special attention². In its operations, IFAD pursues a three-pronged strategy for gender mainstreaming and women's empowerment aiming to:
 - (i) expand women's economic empowerment through access to and control over fundamental assets;
 - (ii) strengthen women's decision-making role in community affairs and representation in local institutions; and
 - (iii) improve the knowledge and well-being of women and ease women's workloads by facilitating women's access to basic rural services and infrastructures.

¹ See Gender Plan of Action for definitions of gender, gender equality, gender equity, gender mainstreaming and empowerment: <http://www.ifad.org/gender/policy/action.htm>.

² http://www.ifad.org/sf/strategic_e.pdf.

5. In pursuing these objectives IFAD's approach combines gender mainstreaming with proactive measures and activities specifically directed at women. IFAD's action is guided by the principle that development initiatives should be based on an understanding of gender-differentiated roles and needs and provides equal opportunities for women and men to access benefits and services. This will require both attention to gender differences in all aspects of a project or programme, and the implementation of specific measures to enable women to acquire the means and ability to participate as equals in economic and social development, as well as in the decisions that affect their lives and those of their families.
6. In line with IFAD's Strategic Framework 2007-10, attention to gender mainstreaming and women's empowerment will focus on key areas (natural resources, technologies, financial services, markets, rural off-farm employment and enterprise development, and local and national policy and programming processes). By establishing the basic Pre-requisites for gender-sensitive design and implementation of IFAD-supported projects and programmes, the Framework operationalizes the principles related to gender mainstreaming/women's empowerment contained in IFAD's Policy on Targeting and Strategic Framework 2007-2010.

Gender equality/women's empowerment – IFAD policy principles

"IFAD will, in all operational situations..... address gender differences and have a special focus on women within all identified target groups – for reasons of equity, effectiveness and impact"

(IFAD's Policy on Targeting, 2006, http://www.ifad.org/pub/policy/target/targeting_e.pdf)

"For development efforts to be effective, differences in gender roles and responsibilities need to be taken into account; and across all these (target) groups IFAD will focus particularly on women, not only because they have significantly less access than do men to assets and services – and less voice in public decision-making, but also because addressing these inequalities and strengthening the capacity of rural women to perform their productive roles more effectively, has a major impact on poverty reduction and on household food security"

(IFAD's Strategic Framework 2007-2010, http://www.ifad.org/sf/strategic_e.pdf)

3. Operational objectives

7. With the overall goal of contributing to the achievement of gender equality and women's empowerment (MDG3) through its operations, to mainstream gender concern into the project/programme cycle IFAD sets the following operational objectives:
 - (i) Results-based Country Strategic Opportunities Programmes (COSOP) integrate gender concerns;
 - (ii) Project and grant design fully integrates gender concerns according to the Pre-requisites for Gender-Sensitive Design;
 - (iii) Project and grant implementation ensures gender-equitable participation in and benefit from project activities
 - (iv) Supervision/implementation support gives attention to gender mainstreaming and women's empowerment
 - (v) Project completion reports give attention to gender mainstreaming/women's empowerment

8. Table 1 lists the indicators and sources of verification for each of the above objectives mainly on the basis of IFAD's existing monitoring and reporting instruments. (See Section F Monitoring).

4. Key features of gender-sensitive design and implementation

9. Through its direct involvement in project design and implementation, or in dialogue with co-financing partners, IFAD will seek to ensure that certain key features are reflected in the design and implementation of the initiatives it supports. These include: i) the understanding of gender differences in the activities or sectors concerned; ii) actions to empower women, economically and in decision-making; iii) operational measures to ensure gender-equitable participation and benefits; iv) provisions for monitoring and evaluation of gender differentiated impact and participation (see Box 1). The resulting gender strategy will be forward-looking while at the same time feasible given previous experience, and also ownership by key implementing partners. IFAD will engage in continued and active dialogue with its partners – at country-level and in its grants programme - to build a shared understanding of the importance of gender issues and women's empowerment in poverty reduction, and agreement on the best ways to achieve these goals. It is also committed to continued efforts to learn, share knowledge and pilot innovative approaches in this area.

BOX 1 – KEYFEATURES OF gender -sensitive design AND IMPLEMENTATION

Gender analysis data

The project design document contains – and project implementation is based on – gender-disaggregated poverty data and analysis of gender differences in the activities or sectors concerned.

Strategic focus

Based on the above, the project design report articulates – or the project implements – actions which aim to:

- Expand women's economic empowerment through access to and control over fundamental assets;
- Strengthen women's decision-making role in community affairs and representation in local institutions; and
- Improve women's knowledge and well-being and ease their workloads by facilitating their access to basic rural services and infrastructure.

Operational measures

The design document describes (and the project/programme implements) operational measures to ensure gender-equitable participation in, and benefit from, project/programme activities. In addition to context-specific measures to be developed case-by-case, these will generally include:

- Allocating adequate resources to implement the gender strategy;
- Ensuring and supporting women's active participation in project-related decision-making bodies and committees;
- Ensuring that project/programme management arrangements (composition of the project management unit/programme coordination unit, project terms of reference, etc.) reflect attention to gender equality and women's empowerment concerns; and
- Ensuring direct project/programme outreach to women (for example through appropriate numbers and qualification of field staff), especially where women's mobility is limited.

Monitoring and evaluation

The project's logical framework and monitoring and evaluation (M&E) system specify in design – and project M&E units collect – gender-disaggregated performance and impact data.

5. Responsibilities for implementation

10. The overall responsibility for ensuring implementation of the *Gender Framework* lies with the Assistant President/PMD. Reporting on progress will be done through the corporate Annual Portfolio Performance Report (PPR). Regional directors are responsible for ensuring that gender mainstreaming principles and measures are implemented and monitored in the context of the divisional portfolio. They will therefore ensure that such measures are incorporated into the divisional work plan and budget, and report on progress in divisional contributions to the annual PPR. The regional director will appoint a divisional gender focal point to assist her/him in this task. The director of the Technical Advisory Division is responsible for ensuring that gender issues are addressed in PT-managed QE processes, in line with the prerequisites of gender sensitive design. This will include not only project review, but also development of tools and guidance for design. Through the Senior TA on Gender, PT will report annually via the PPR on gender in design.
11. At the operational level, responsibility for implementing project-related activities rests primarily with country programme managers and teams. Ultimately, the responsibility for ensuring that projects empower women and provide gender-equitable access to benefits rests with the borrowing country, and in particular with the project management team.

6. Monitoring

12. IFAD's main instrument for reporting on performance against the Gender Framework will be the PPR, which draws on various data sources and on the divisional reports. PMD Divisions will be required to report against the indicators corresponding to the Objectives (section D) as listed below in Table 1. The score on gender-sensitivity in design – as per the Maturity Assessment Template (MAT) on the Key Success Factor (KSF) 2, sub-score on gender – will be included in the Departmental and Regional Division management plans. In the few cases of indicators for which data is not routinely collected, a rapid baseline will be undertaken after approval of this Bulletin to provide benchmarks that will be assessed on a bi-annual basis. The following table specifies the indicators against which IFAD will be reporting, with the related sources of verification.

Table 1

Results Framework for Gender Mainstreaming in IFAD Operations		
Narrative summary	Results indicators	Data source
Goal: Improve gender equality/women's empowerment	Percentage of projects rated 4 or better for (projected) impact on gender equality (IFAD Results Management Framework 2007-2010, Result Indicator 4, sub-indicator 4)	Annual Portfolio Performance Report (PPR)
Objectives		
<i>Results-based Country Strategic Opportunities Programmes (COSOP) integrate gender concerns</i>	Percentage of COSOPs rated 4 or better on gender under RB-COSOP MAT KSF 2	COSOP MAT KSF 2 - question on gender 2.4 ^a
<i>Project design fully integrates gender concerns according to the Pre-requisites for gender sensitive design</i>	Percentage of project design reports rated 4 and above on gender as per 'Pre-requisites of gender-sensitive design' Maturity Assessment Template (MAT), Key Success Factor (KSF) 2 sub-score at QE	KSF 2 Sub-scores on gender as per QE Panel report Summary Assessment Sheet) summarized in PPR ^b Departmental Management Plan, Programme Management Department (as key performance indicators KPI). from 2009
<i>Grant design fully integrates gender concerns according to the Pre-requisites for gender sensitive design</i>	Percentage of grant design documents scored 4 and above and for gender focus	Gender-sensitivity score in grants assessment template following grants TRC
<i>Project implementation ensures gender-equitable participation in and benefit from project activities</i>	Percentage of projects scoring 4 and above on gender focus in implementation ^c	Annual Portfolio Performance Report (PPR)
<i>Grant implementation ensures gender-equitable participation in and benefit from project activities</i>	Percentage of grants scoring 4 and above on gender focus ^d	Annual Portfolio Performance Report (PPR)
<i>Supervision/implementation support gives attention to gender mainstreaming and women's empowerment</i>	Percentage of supervision reports reflecting Guidelines for supervision and implementation support of projects and programmes funded from IFAD loans and grants (2007)", annex 4, (http://www.ifad.org/operations/projects/supervision/guidelines.pdf)	Baseline to set benchmarks (2008) Bi-annual reviews
<i>Project completion reports give attention to gender mainstreaming/women's empowerment</i>	Project completion reports (PCRs) ratings factor in attention to gender equality/women's empowerment ^e	Rating by PMD Front Office

^a A question will be added under KSF 2 "Poverty, Social Development and Targeting" of the COSOP MAT. "to what extent does the COSOP promote gender equality and empowerment of women"; in responding to the question reference is to be made to the RB-COSOP policy and RB-COSOP Guidelines which make reference to Inclusion of gender sensitive Baseline Poverty Analysis in Preparatory studies (Para 35), gender balance in participation (Para. 40), inclusion of a section on gender issues with GEM and GDI data, gender disaggregated data and indicator (Para. 43).

^b Project design ratings (as per QE or QA) will be modified in line with the PPR. QE scores are expected to be used in PPR 2008, and QA scores for the following years. Pending revision of TRC Panel Report Template, QE project scores against Pre-requisites will be derived from RRN gender checklist scores.

^c PPR Guidelines for 2009 will update guidance for scoring on "gender focus" in line with the "Pre-requisites"

^d As above

^e Revision of PCR Guidelines will detail scoring criteria for ge/we

